المؤرخ والحكم الأخلاقي

بقلم

د. جعفر الشكرجي

أستاذ مشارك

في

قسم علم التفسير

كلية الآداب والتربية

جامعة قاريونس

بنغازي

المؤرخ والحكم الأخلاقي

بقلم: د. جعفر الشكرجي

هل يجوز للمؤرخ أن يصدر أحكاماً أخلاقية على الشخصيات والمؤسسات والحوادث التاريخية؟ فيحكم على هذا الرجل من رجال التاريخ بأنه كان فاضلاً والآخر كان شريراً، أو يصف هذه المؤسسة الاجتماعية بأنها جاءت بالخير والأخرى كانت وبالاً على الناس، أو يرى أنّ هذا الحدث كانت نتائجه حسنة والآخر لم يجلب سوى الشقاء؟ أم يكتفي فقط بوصف الأعمال التي قام بها الإنسان في الماضي.

هذه المسألة لها تاريخ طويل. ففي مرحلة نشأة التاريخ بوصفه بحثاً علمياً عند اليونان لا نلاحظ أنها انخرطت في قضايا الأحكام الأخلاقية، ولكن النزعة إلى إصدار مثل هذه الأحكام بدأت عند المؤرخين الرومان وسيطرت بشكل عام على الكتابات التاريخية في العصور التالية حتى ظهور ما يسمىٰ بالتاريخ العلمي في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر، حيث تبلورت بوصفها مشكلة محددة بالصورة التي ذكرت أعلاه.

وقد اشترك في مناقشتها منذ ذلك الحين عدد كبير من الفلاسفة والمؤرخين، ففريق أجاز للمؤرخ إصدار الأحكام الأخلاقية بحكم الواجب أو بحكم طبيعة مادة بحثه، وفريق آخر أنكر عليه ذلك، لأن ذلك خروج عن

مهمته الجوهرية. ولكلّ من الفريقين حججه، التي تختلف درجتها قوة وضعفاً. ونحن سنحاول، بعد العرض التاريخي الموجز للمشكلة، أن نتعرف على هذه الحجج وذلك بإلقاء الضوء عليها وتحليلها نقدياً، بقصد إبراز ما نعتقد وما نراه صحيحاً من الآراء.

(1)

لم تقلق مشكلة الحكم أجيال المؤرخين الأوائل. فالمؤرخان اليونانيان هيرودوت Herdotus (485؟ ـ 425؟ ق.م.) وثيوسيديديس Thucydides (460؟ ـ 400؟ ق.م.) تحررا بشكل يثير الدهشة من الحافز للحكم، ولكن خلفاءهم في العالم القديم سلموا بأنّ مهمتهم أن يقوموا بالتهذيب والتعليم والحكم. فقد طلب المؤرخ الروماني ليڤي Livy (59 ق.م ـ 17 للميلاد) من قرائه أن يتأملوا الدروس الأخلاقية المستخلصة من تاريخ روما ـ كما عرضه هو ـ وكيف أن فضائلها أفضت بها إلى ما أحرزته من صنوف النجاح، وأن رذائلها عادت عليها بالكوارث[1]. أما المؤرخ الروماني الآخر تاسيتوس Tacitus (54؟ ـ 120 م) فقد كان مؤرخاً خلقياً يبين للناس نتائج الخلق في التاريخ وهو يمضي في مسيرته[2]، ورأىٰ أنّ «أهم ما يجب على المؤلف هو أن يحكم على أعمال الناس حتى ينال الطيب من هذه الأعمال ثواب الفضيلة، وحتى يكون ما توجهه محكمة الخلف إلى أعمال السوء من ذم وتقريع حائلاً بين المواطنين وبين سيء الأعمال»[3].

وما من مؤرخ إسلامي قدم لكتابه بتحديد هدف التاريخ إلاّ بالتركيز على أن في التاريخ عبرة وموعظة[4]. وعرف المؤرخون المسيحيون في العصر الوسيط تماماً المقاييس التي ينبغي على التاريخ أن يتلاءم معها، وعرفوا أيضاً العقاب الذي ينتج من عدم الملاءمة، ذلك أن التاريخ كان عندهم ما هو إلاّ تحقيق إرادة الله مع الإنسان. وحتى المؤرخون العظام في القرن الثامن عشر أمثال إدوارد جيبون Edward Gibbon (1737 ـ 1794)

ودايفيد هيوم David Hume (1711 ـ 1776) وفولتير Voltaire (1694 ـ 1778) قبلوا القول المأثور بأن التاريخ «فلسفة تعلم عن طريق ضرب الأمثلة»، وافترضوا أن دروسه أخلاقية وأن من واجب المؤرخ الإشارة إليها.

ولم تأت مسألة الحكم الأخلاقي ومدى شرعيته إلى المقدمة إلا مع نشأة المذهب التاريخي Historicism في القرن التاسع عشر. فقد تجنب المؤرخ الألماني ليوبولد فون رانكه Leopold Von Ranke (1795 ـ 1886) وخلفاؤه وتلاميذه الحكم الأخلاقي وقالوا إنهم كرسوا أنفسهم لمهمة التسجيل البسيط لما حدث مع أدنى حدّ من التعليق، وبدون التفاخر بالموافقة أو عدم الموافقة.

إلاّ أنّه كان هناك ردّ فعل ضد هذا المبدأ الصارم فيما بعد في هذا القرن، وكانت هناك عودة إلى إصدار الأحكام على التاريخ. ومن الصعب معرفة فيما إذا كان هؤلاء المؤرخون أمثال: جول ميشليه Jules Michelet (1798 ـ 1874) في فرنسا، أو جيمس فراود James Froude (1818 ـ 1894) في بريطانية، أو هينرخ فون ترايتشكه Heinrich Von Treitschke (1834 ـ 1896) في ألمانيا، أو جون موتلي John Motley (1814 ـ 1877) في أمريكا، يعدون أنفسهم بشكل رئيسي قادة في الأخلاق أو علماء تأريخ، وفي الحقيقة أنّهم لم يفرقوا بصرامة بين الدورين[5].

(2)

وفقاً لرأي المؤرخ الأمريكي موتلي، مؤرخ كفاح الهولنديين البطولي ضد الحكام الإسبان وإنشاء هولندا المتحدة، كانت هذه قصة كفاح البروتستانتية ضد الكاثوليكية، وقصة كفاح مبدأ الحرية ضد مبدأ الطغيان. ولم يتردد موتلي أن يعلن أحكاماً أخلاقية، لنستمع إلى حكمه النهائي على فيليب الثاني Philip II ملك إسبانيا (1527 ـ 1598):

«هناك قلة من الرجال المعروفين للتاريخ استطاعوا أن ينجزوا بجهدهم قدراً هائلاً من الشر كالملك الذي مات 1598 م. إذ لو كان لفيليب فضيلة واحدة لما عثر عليها باحث هذه الدراسة. إذا كان ثمة رذائل، وهذا احتمال قائم، قد أعفي منها، فسبب ذلك أن الطبيعة البشرية لا يسمح لها أن تبلغ الكمال حتى في الشر. ليس لدينا سوى تفسير واحد مقبول لسيرته سيئة السمعة، دون أن تكون هناك أعذار مخففة، إلا هو أن هذا الرجل كان يعتقد حقاً أنّه ليس ملكاً ولكن إلهاً. وقد وضع عالياً فوق غيره من المخلوقات، فاعتقد في الواقع أنّه معصوم من الخطأ؛ وهكذا فإنه فيما إذا أطلق العنان لانفعالاته أو فرض بالقوة في كل مكان من العالم عقائده الدينية والسياسية، فإنه كان دائماً يشعر بالإلهامات الإلهية المتجسدة والقوانين الجوهرية. فإذا أراد أن يمهد لاغتيال ملك أو القيام بمذبحة في مدينة بروتستانتية؛ وإذا انتهك كلّ عهد يلتزم به الإنسان، وإذا أحرق بلاداً قد ورثها ملكاً له أو يذبح بالسيف أهلها، وإذا أشعل نار حرب أهلية في الممالك الأجنبية التي كان يأمل أن يسيطر عليها؛ في حين كان يبسط على كلّ بلاد مسيحية نظاماً من الرشوة والفساد والتجسس... كان يعتقد دائماً أنّ هذه الأفعال الدنيئة أو القاتلة ليست جرائم، بل هي إرادة الألهة التي يعتقد أنه ظلّ لها»[6].

وإذا ما اعتقد قراء موتلي أنه ربما قد خرج من دائرة اختصاصه بإدانته للملك الأسباني بتلك الطريقة، فإن موتلي يضيف كلمة عن مسؤولية المؤرخ:

«إذا أخذ مذنب متواضع أمام محكمة العدالة فقلما نجد في أي عصر أو بلاد أنّه يستطيع الهروب من التشهير أو المشنقة لأنّه يعتقد أنّ أفعاله ليست إجرامية بل هي جديرة بالثناء، ولأن كثرة جرائمه واستمرارها دلّت على أنّه صادق. ولأنّ الملوك غير مسؤولين أمام أي محكمة إنسانية، باستثناء تلك المحاكم المرعبة التي يقيمها الشعب، عندما يفجّر أغلاله من وقت لآخر

خلال العصور لمحاكمة ظالميه، وهي التي يطلق عليها اسم الثورة، فإنه أكثر أهمية للفوائد العظيمة للبشرية أنّه أمام محكمة التاريخ ينبغي أن لا يحمي التاج حامله. وليس هناك عذر أمام السلطان القضائي للتاريخ، إذا كان التاريخ يريد أنْ يكون صادقاً مع نفسه.

أما المجرم الملك المدعو فيليب الثاني، فإن حياته تدينه، وإن كتابة هذه المجلدات تكون قد ذهبت سدى لو كان هذا الأمر يحتاج إلى دليل»[7].

يبدو، إذن، أن موتلي يرى أن المؤرخ الحق لا يكتفي بالسرد القصصي للحوادث التاريخية أو وصف الأعمال التي قامت بها الشخصيات التاريخية، وإنما ينبغي عليه أن يتجاوز ذلك إلى إصدار الأحكام الأخلاقية عليها بشكل بارز وواضح. إذ أنّ بسط الجرائم التي اقترفها طاغية معين ليست كافية، بل لا بد من الحكم عليها. وحجته في ذلك فيما يبدو من النص الثاني أنّه ما دامت الشخصية التاريخية لم تخضع على الأغلب لمحكمة عادلة وهي على قيد الحياة، فلا بد من تقديمها لمحكمة التاريخ وإصدار الحكم النهائي عليها.

(3)

كان الحكم الأخلاقي عند موتلي شكلاً من أشكال إطلاق المرء العنان لرغباته. ولكن كان هناك شيء أكبر من هذا، كان يوجد واجب سامٍ. وأوضح بيان وأكثر إقناعاً للواجب الأخلاقي للمؤرخ جاء من لورد آكتون Lord Acton (1834 ـ 1902). ففي خطابه الافتتاحي بوصفه أستاذاً في التاريخ في جامعة كمبردج عام 1895 حذر مستمعيه وكل طلاب التاريخ من:

«أن تقللوا من قيمة العملة الأخلاقية أو أن تُضعفوا معايير الأصلاح، ولكن اختبروا الآخرين باللجوء إلى القانون النهائي الذي يتحكم بحياتنا، ولا تدعو رجلاً أو قضية أن تتهرب من العقوبة الخالدة التي للتاريخ سلطة في

فرضها على المذنب. أن العذر في التخفيف من الذنب والتقليل من العقوبة شيء مستمر. ففي كلّ خطوة نحن نصادف حججاً تقدم العذر وتلطف من خطورة الجرم وتخلط بين الخطأ والصواب وتقلل من قيمة الرجل العادل وتصل به إلى مستوى اللئيم. . . الآراء تتغير، والسلوك يتبدل، والعقائد تعلو وتهبط، أما القانون الأخلاقي فمدون في كتاب الأبدية».

وختم خطابه بقوله: «نحن نملك السلطة والقوة أن نتعلم من السجلات الواضحة الأصيلة كي تنظر نظرة التائب إلى الماضي، وننظر إلى المستقبل بنظرة أمل وتحسن الأحوال؛ ولا بد أن نأخذ في الحسبان إننا إذا خفضنا معاييرنا في التاريخ فلا يمكن أن نحافظ على هذه المعايير في الكنيسة أو الدولة»[8].

وأعلن آكتون في إحدى رسائله أن «صلابة الشرعة الأخلاقية هو السرّ في سلطة التاريخ، وجلاله، وفائدته»، وادعىٰ أن التاريخ هو «الحكم في النزاعات، ودليل الحائر، وحامل ذلك اللواء الأخلاقي الذي تسعى قوى الأرض والدين نفسها إلى كبته». وتستند وجهة النظر هذه إلى إيمان آكتون شبه الصوفي في موضوعية وسمو الوقائع التاريخية الأمر الذي يفرض على المؤرخ ويخوله ـ باسم التاريخ بوصفه نوعاً من سلطة فوق تاريخية ـ أن يحاكم أخلاقياً الأشخاص الذين يسهمون في الأحداث التاريخية[9].

وقد كان من الطبيعي أن ينزعج بشدة من رانكة لأنه أحجم من أية إدانة لمحاكم التفتيش. كما لاحظ أن المؤرخ الألماني المذكور لم يخصص في كتابه «تاريخ إنكلترا History of England» سوى أحد عشر سطراً للمحاكم الدموية التي عقدت بعد عصيان مونموث Monmouth في غرب إنكلترا.

ويحاول آكتون أن يكون واضحاً بشكل دقيق؛ إذ يقول إنّ رانكه لم يكتم شيئاً فيما يتعلق بمسؤولية وليم الثالث William III (1650 ـ 1702) في مذبحة كلينكو Glencoe ـ وفي الواقع أنّه فعل أكثر من أي شخص آخر كَيْ

يكشف عن ذنبه ـ بالرغم من ذلك أحجم رانكه عن أي قرار فعلي بالإدانة، إذ لم يقل: إنّ وليم الثالث كان رجلاً شريراً[10].

ولم تكن إدانة الأفعال ولكن إدانة الأشخاص هي القضية عند آكتون، فهو لم يكن يريد أن يقال إنّ الاضطهاد شيء خاطىء فحسب، ولكن أن يدان الشخص الذي كان آثماً بالجريمة.

وأصرّ، إضافة إلى ذلك، على أنّ الإنسان يجب أن يقاس بأسوأ عمل قام به، على سبيل المثال وليم الثالث بمذبحة كلينكو، الثوار الفرنسيون بمذابح سبتمبر، «أنك لا يمكن أن تصدر حكماً حتى تقول الأسوأ... أنك يجب أن تكون شديد الحرص في تحديد الأسوأ جداً». ورفض اقتراحاً أن يأخذ عند الحكم على الأقل شيئاً يشبه المعدل المتوسط بين أعمال الإنسان الخيرة وجرائمه[11].

والواقع أن آكتون كان ضمن عدد كبير من المؤرخين والفلاسفة الذين تصدوا لموقف رانكه الرافض لحق المؤرخ في إصدار الأحكام الأخلاقية، ويتلخص بعبارته الشهيرة التي أعلنها عام 1824 وهي أن التاريخ هو «تصوير ما حدث بالضبط». وقد أثارت هذه العبارة ردود فعل قوية وتعرضت لهجمات شديدة. فقد رأينا آنفاً انزعاج آكتون الشديد من رانكه لتجنبه إدانة محاكم التفتيش وتجاهله إدانة وليم الثالث شخصياً في مذبحة كلينكو. كما أنّ المؤرخ الأمريكي تشارلز بيرد Charles Beard (1874 ـ 1948) رأى أنّ «عبارة رانكة عن التاريخ قد نبذت وحفظت في متحف العصور القديمة»[12]، لأن النزاهة في التاريخ مستحيلة، ولا بد له من أن يعكس فكر مؤلفه في إطار زمانه ومحيطه الثقافي[13]. في حين يرى الفيلسوف الأمريكي جون ديوي John Dewey (1859 ـ 1952) أنّها فكرة قد بلغت من السذاجة حداً غير معقول، «وذلك لأن البحث التاريخي عملية (1) فيها اختيار وترتيب و (2) توجهها المسائل والمعاني العقلية التي تسود الثقافة القائمة في العصر

الذي يكتب فيه ذلك البحث التاريخي»[14].

وقد انبرى الفيلسوف الألماني أرنست كاسيرر Ernest Cassirer (1874 ـ 1945) للدفاع عن رانكه، مبيناً أنّ رأي رانكه هو أنّ على المؤرخ في المحكمة الكبرى لتاريخ العالم أن يعدّ الحكم لا أنْ ينطق به، وهذا من وجهة نظر كاسيرر بعيداً عن موقف اللا مبالاة الأخلاقية، بل هو على العكس شعور بأرفع مسؤولية أخلاقية، إذ كان يعتقد أن المؤرخ ليس نائباً عاماً يمثل الاتهام ولا يضطلع بالدفاع عن المتهم، فإذا تحدث بلسان القاضي كان قاضياً معلماً. عليه أن يجمع كلّ الوثائق في القضية ليقدمها إلى المحكمة العليا أي إلى تاريخ العالم، فإذا أخفق في هذه المهمة، إذا تملكه التحيز الحزبي أو البغض فألغىٰ وثيقة واحدة أو زوّرها كان قد أهمل واجبه الأسمى[15]. وهذا بنظر آكتون غير كاف، إذ لا بد أن يتخطىٰ هذه الخطوة إلى محاولة إعلان موقفه الأخلاقي في أحداث التاريخ وشخصياته استناداً إلى القيم المطلقة، وإلاّ فإنه يتهم بأنه يضعف العملة الأخلاقية.

وهذا معناه، في رأينا، أن آكتون يشك بذكاء القارىء وفطنته وأيضاً بموضوعية المؤرخ وصدقه. فهو يبدو من جهة لا يثق بقدرة القارىء على أن يحكم بنفسه على ما يعرض عليه من حقائق تاريخية مهما بلغت درجتها من الدقة والنزاهة والوضوح، ويجعله يقف موقفاً سلبياً بأن يطلب من المؤرخ القيام بهذه المهمة بدلاً منه. ويبدو من جهة أخرى أنّه لا يثق أيضاً في أهلية المؤرخ في تمكنه من سرد روايته بشكل جلي ومضبوط وبطريقة يجعلها تنطق بنفسها عن نفسها، بحيث لا تكون هناك حاجة أن يقوم المؤرخ بعملية الاستهجان أو الاستحسان وإنّما يقوم القارىء بهذه العملية بنفسه.

لذا كان الأجدر الاهتمام إلى حد كبير بواجب المؤرخ في تدوين الحقائق بدقة وموضوعية، وواجب القارىء أن يقرأ بتمعن وروية، عندئذ يصبح التاريخ بخيره وشره ناصحاً أمام الجميع.

كما أنّ دعوته يغلب عليها الحماس الشديد وتفتقر إلى أسس سيكولوجية ومنطقية سنجدها فيما بعد عند بعض دعاة الحكم الأخلاقي في التاريخ.

(4)

إذا كان كلّ من موتلي وآكتون يفرض على المؤرخ القيام بالحكم على الشخصيات التاريخية، لأن هذه الشخصيات نادراً ما تعرضت للحكم وهي على قيد الحياة عند الأول، ولأن ذلك واجب سامٍ للمؤرخ عند الثاني، فإننا نجد الفيلسوف الإنكليزي السير اشعيا برلين Sir Isaiah Berlin (المولود عام 1919) يقيم الحجج على أن طبيعة الدراسة التاريخية تجعل المؤرخ ينزلق إلى الأحكام القيمية، أراد ذلك أم لم يرد.

يسلم برلين أن المؤرخ يجب أن يتجنب من غير ريب أن يكون عياباً أو ميالاً إلى النقد القاسي. ولكن نادراً ما يأمل تجنب «تلك الدرجة الدنيا من التقييم الأخلاقي أو السيكولوجي المتضمن بالضرورة في دراسة الكائنات الإنسانية لكونها مخلوقات لها أهداف ودوافع (وليست مجرد عوامل سببية في مجرى الحوادث)». ولدعم هذا الادعاء النسبي، يبين برلين أن التاريخ ليس فرعاً صورياً من الدراسة أو المعرفة، مع مجموعة من المفردات المستنبطة بشكل خاص. وإنّما هو محاولة لفهم الماضي بالعبارات نفسها التي يحاول الرجل العادي أن يفهم الحاضر بها.

«فنحن نفسر الثورة الفرنسية أو شخصية نابليون أو سلوك تاليران كما نفسر المعاصرين لنا... بنفس المزيج الغني والنادر ما يكون قابلاً للتحليل من المفاهيم الفسيولوجية والسيكولوجية، الاقتصادية والسِّيَرِيّة [معنى بالسِّير]، الجمالية والأخلاقية، السببية والقصدية، التي تهيىء ما نعدّه أجوبة طبيعية وكافية لتساؤلاتنا العادية عن كيف ولماذا تحدث الأشياء أو يتصرف